EOJM
المرصد المصري للصحافة والإعلام
Egyptian Observatory for Journalism and Media

التقرير الإحصائي الربع سنوي

الربع الأول
2021

برنامج الرصد والتوثيق

إعداد وتحرير

برنامجي الرصد والتوثيق والبحوث والدراسات

إخراج فني

الوحدة الإعلامية

قائمة المحتويات

المقدمة

المنهجية

القسم الأول: العرض البياني للانتهاكات خلال (يناير– مارس) 2021

القسم الثاني: مستجدات الهيئات المعنية بتنظيم العمل الصحفي والإعلامي

القسم الثالث: أبرز الأحداث الهامة خلال الربع الأول من عام 2021

خاتمة وتوصيات

المقدمة

يأتي التقرير ربع السنوي الأول من عام 2021 وسط استمرار تبعات انتشار فيروس كورونا المستجد "كوفيد 19" عبر العالم، والذي دخل في ذروته الثانية في نهاية العام 2020، وهو ما تسبب في زيادة أعداد الإصابات بهذا الوباء العالمي، ووصلت الأعداد المسجلة إلى ملايين من البشر عبر العالم.

تفرض مستلزمات تجاوز هذه الأزمة على الدولة المصرية ضرورة فتح المساحات أمام الصحافة ووسائل الإعلام لكي تستطيع نقل الأخبار والبيانات المستجدة بكل مهنية وحيادية إلى الجمهور، باعتبارها أحد الأركان التي يجب أن تستند عليها الحكومة لمجابهة الأزمة، ولكن لا تزال الحكومة المصرية تستمر في تطبيق الممارسات التي من شأنها المساس بحرية العمل الصحفي، وتؤثر بالسلب على الصحف ووسائل الإعلام، وتمثل تضييقاً على عملها.

نتيجة لهذه الممارسات؛ لا يزال الصحفيون ووسائل الإعلام يعانون من الترصد المستمر بهم من قبل الجهات التنفيذية والتنظيمية على حد سواء، وهو ما كشفته البيانات الناتجة عن التقرير الإحصائي ربع السنوي الأول عن شهور (يناير – مارس 2021)؛ حيث تعرض الصحفيون والإعلاميون إلى انتهاكات عديدة ومتنوعة، بداية من المنع من التغطية الصحفية الذي احتل المرتبة الأولى بين الانتهاكات بنسبة 32% من إجمالي الحالات البالغ عددها 25 انتهاك، مروراً بالاعتداء اللفظي والاستيقاف غير القانوني، نهاية بالقبض على ثلاثة صحفيين تم الإفراج على اثنين منهم لاحقاً، بينما لا يزال الثالث قيد الحبس الاحتياطي على ذمة القضية رقم 65 لسنة 2020. وجميع هذه الانتهاكات كانت بحجة الإجراءات الطارئة لمجابهة فيروس كورونا.

إضافة إلى ذلك تم منع التصوير في المستشفيات، ومنع المحررين البرلمانيين من حضور الجلسة الافتتاحية لمجلس النواب في الفصل التشريعي الثاني (2021 – 2026) لتقليل العدد داخل مقر المجلس لمواجهة الوباء.

وفي سياق آخر؛ شهدت الثلاثة شهور الأولى من عام 2021 عدد من الأحداث الهامة أبرزها قيام مجلس نقابة الصحفيين بدعوة أعضاء نقابة الصحفيين لعقد الجمعية العمومية وإجراء الانتخابات على منصب النقيب والتجديد النصفي لأعضاء المجلس، وانتهت هذه الدعوة إلى الانعقاد في الثاني من أبريل 2021 بمقر نادي المعلمين بالجيزة.

كما شهدت هذه الشهور إعلان الهيئة الوطنية للصحافة عن تشكيل الجمعيات العمومية للمؤسسات الصحفية القومية، وكذلك إصدار المجلس الأعلى للإعلام تقريره السنوي الثالث الذي تناول جهود المجلس ونشاطه، إضافة إلى أنشطة لجانه المختلفة.

وفي هذا الإطار؛ يُصدر المرصد المصري للصحافة والإعلام، تقريره الإحصائي الربع سنوي الأول (يناير- مارس) لعام 2021 بهدف تسليط الضوء على الانتهاكات التي تعرض لها الصحفيون في هذا الربع من العام، كما يهدف التقرير إلى رسم صورة عن حالة الحريات الإعلامية، والتعليق على أهم المستجدات وأبرز الأحداث والقرارات التي أصدرتها الهيئات المعنية بالصحافة والإعلام في مصر.

وبناء عليه؛ ينقسم هذا التقرير إلى ثلاثة أقسام رئيسية، يضم القسم الأول منه العرض البياني للانتهاكات التي استطاعت "المؤسسة" توثيقها خلال الربع الأول من عام 2021، بينما يتناول القسم الثاني أهم قرارات الهيئات والمؤسسات المعنية بتنظيم العمل الصحفي والإعلامي في مصر، وأخيراً يعرض القسم الثالث أبرز الأحداث الهامة في ملف الصحافة والإعلام خلال الربع الأول من عام 2021.

المنهجية

تعتمد منهجية "المرصد المصري للصحافة والإعلام" في الرصد والتوثيق على مصدرين رئيسين وهما:

1- ما يرد إلى "المرصد" من بلاغات وشكاوى، وتوثيقها عبر التواصل مع الشهود والصحفيين وتجميع الشهادات والأدلة المتوفرة.

2- البحث على الإنترنت وجمع المعلومات، ثم التواصل مع الضحايا أو ذويهم وتسجيل شهاداتهم، وتوثيق ما تعرضوا له من خلال استمارات توثيق الانتهاك بالمرصد.
ومن ثم يقوم المرصد بنوعين من التوثيق هما:

- **التوثيق المباشر:** حيث يقوم المرصد بالتواصل مع الضحايا أو ذويهم من خلال اللقاءات المباشرة بهم، أو التواصل معهم عبر الهاتف.

- **التوثيق غير المباشر:** إذا تعذر التواصل مع ضحايا الانتهاكات أو ذويهم، يوثق "المرصد" الحالات من خلال ما ينشر في الصحف والمواقع الإلكترونية المُوثوقة، أو من خلال أعضاء مجلس نقابة الصحفيين، مع التأكد من مصداقية ما يتم نشره.

يلتزم التقرير بالحدود الزمنية والجغرافية المعنية؛ إذ يغطي الانتهاكات التي يتعرض لها الصحفيون والإعلاميون في الفترة الزمنية من (يناير – مارس) لعام 2021، وتشمل عملية الرصد كل الانتهاكات الواقعة ضد الصحفيين والإعلاميين في مختلف محافظات جمهورية مصر العربية. وقد تحدث اختلافات بسيطة بين الأرقام النهائية لهذا التقارير، والتقارير الدورية الشهرية؛ وذلك لأن المرصد يقوم بشكل مستمر بتحديث بيانات جميع حالات الانتهاك والتأكد من مصداقيتها وتفاصيلها. وفي كل الأحوال لا يعد هذا الاختلاف البسيط عامل يتغير على أساسه النتائج والتحليلات الواردة بالتقرير.

• **أهم المصطلحات الواردة بالتقرير:**

1- **حالة الانتهاك:** يُعرف الانتهاك بثلاثة متغيرات رئيسية: المكان، التوقيت، نوع الانتهاك؛ (سواء كان الانتهاك فردي أو جماعي).
2- **الصحفي/ الإعلامي:**هو كل شخص تعرّض لانتهاك على خلفية تأدية عمله الصحفي، ويمتلك ما يثبت عمله بعضوية نقابة الصحفيين/ الإعلاميين أو تصريح عمل أو تكليف من مؤسسة صحفية/ إعلامية أو أرشيف صحفي/ إعلامي أو شهادة للمؤسسة الصحفية/ الإعلامي عبر منصاتها الإعلامية أو المسؤولين بها.
3-**تخصص الصحفي / الإعلامي:** تختلف مهمة الصحفي والإعلامي والتخصص الذي يعمل به، حيث تندرج التخصصات الآتية تحت بند الصحافة: (محرر- مصور- مراسل - رئيس تحرير- والعاملين بالمؤسسات الصحفية) بينما التخصصات في مجال الإعلام تتمثل في (مذيع- معد - العاملين في مؤسسات الإذاعة - العاملين في القنوات التلفزيونية).
4-**المنع من التغطية الصحفية:** تشمل جميع وسائل المنع من التغطية، مع مراعاة أن تكون الواقعة محددة الزمان والمكان، مرتبطة بحدث عام مثل المؤتمرات والندوات، بدون التقيد بعدد الصحفيين المتضررين. أما في حالة الوقائع متغيرة الأبعاد المكانية والزمانية مثل المظاهرات والمسيرات، نسجل كل حالة منع من التغطية لكل صحفي على حدة.
5-**حالات القبض:** إجراء أولي من إجراءات التحقيق ويُراد به حرمان الشخص من حرية التجول والتنقل ولو لفترة صغيرة، ووضعه تحت تصرف سلطة جمع الاستدلالات (الشرطة) حتى عرضه على جهات التحقيق (النيابة) كي يتضح مدى لزوم حبسه احتياطيًا أو الإفراج عنه.

6- **الاحتجاز غير القانوني:** القبض على الصحفيين واحتجازهم دون ارتكاب أية جرائم، أو القبض على الصحفيين بدون الحصول على إذن مسبق من النيابة العامة، أو عدم عرض الصحفي على النيابة في المواعيد المحددة في القانون، أو استمرار احتجاز الصحفيين رغم قرارات الإفراج عنهم من النيابة.
6-**الاعتداء اللفظي:** توجيه بعض العبارات والألفاظ السلبية والنابية.
7-**التعامل الغير لائق:** استخدام أسلوب حوار غير مهذب.
8- **الاعتداء الجسدي:** هو أي عمل متعمد يقصد به إيقاع الأذى أو الألم لشخص آخر بأي طريقة من طرق الاتصال الجسدي.

9- **التدابير الاحترازية:** طبقًا للمادة 201 من قانون الإجراءات الجنائية رقم 105 لسنة 1950، يُصدر الأمر بالحبس من النيابة العامة من وكيل نيابة على الأقل وذلك لمدة أقصاها 4 أيام تالية للقبض على المتهم أو تسليمه للنيابة العامة إذا كان مقبوضًا عليه من قبل، ويجوز للسلطة المختصة بالحبس الاحتياطي أن تصدر بدلًا منه أمرًا بأحد التدابير الاحترازية التي تتمثل في:

- إلزام المتهم بعدم مبارحة مسكنه أو موطنه.
- إلزام المتهم بأن يقدم نفسه لمقر الشرطة في أوقات محددة.
- حظر ارتياد المتهم أماكن محددة.
- فإذا خالف المتهم الالتزامات التي يفرضها التدبير، جاز حبسه احتياطيًا.

8- **الاستيقاف:** هو إجراء بمقتضاه يحق لرجل السلطة العامة أن يوقف الشخص ليسأله عن هويته وعن حرفته ومحل إقليمه ووجهته إذا اقتضى الحال، وتتلخص شروطه في:

أ- أن يضع الشخص نفسه طواعية منه واختيارا في موضع الشبهات والريب.

ب- أن ينبئ هذا الوضع عن ضرورة تستلزم تدخل المستوقف للكشف عن حقيقته.

وإذا انتفت المظاهر التي تبرر الاستيقاف فإنه يكون الاستيقاف الغير مبرر هو القبض الذي لا يستند إلى أساس في القانون فيقع باطلاً.

القسم الأول: العرض البياني والإحصائي للانتهاكات خلال الربع الأول من عام 2021

يتناول هذا القسم عرضًا بيانيًا للانتهاكات التي تعرض لها الصحفيون والإعلاميون خلال هذه الفترة؛ ويتم هذا العرض والتصنيف عبر ثمانية متغيرات كالآتي:

1- توزيع الانتهاكات وفقًا لنوع الانتهاكات:

تنوعت حالات الانتهاك خلال الربع الأول من عام 2021، حيث رصدت وحدة الرصد والتوثيق عدد 25 حالة انتهاك، تنوعت ما بين المنع من التغطية الذي احتل المرتبة الأولى بين الانتهاكات بنسبة 32 % من إجمالي الحالات بواقع 8 حالات انتهاك، وتلاه في المرتبة الثانية كل من (وقائع القبض أو الاتهام، والاعتداء اللفظي) بنسبة 12% لكل منهم برصيد ثلاث حالات لكل انتهاك. وجاءت كل من (حالات إخلاء السبيل بتدابير احترازية، الاستيقاف غير القانوني، الاعتداء الجسدي، والتعامل غير لائق، الفصل التعسفي) في المرتبة الثالثة بنسبة 8% لكل منهم بواقع حالتين لكل نوع انتهاك، وأخيراً كان انتهاك فرض الغرامة المالية في المرتبة الرابعة برصيد حالة واحدة، وبنسبة 4% من إجمالي الانتهاكات.

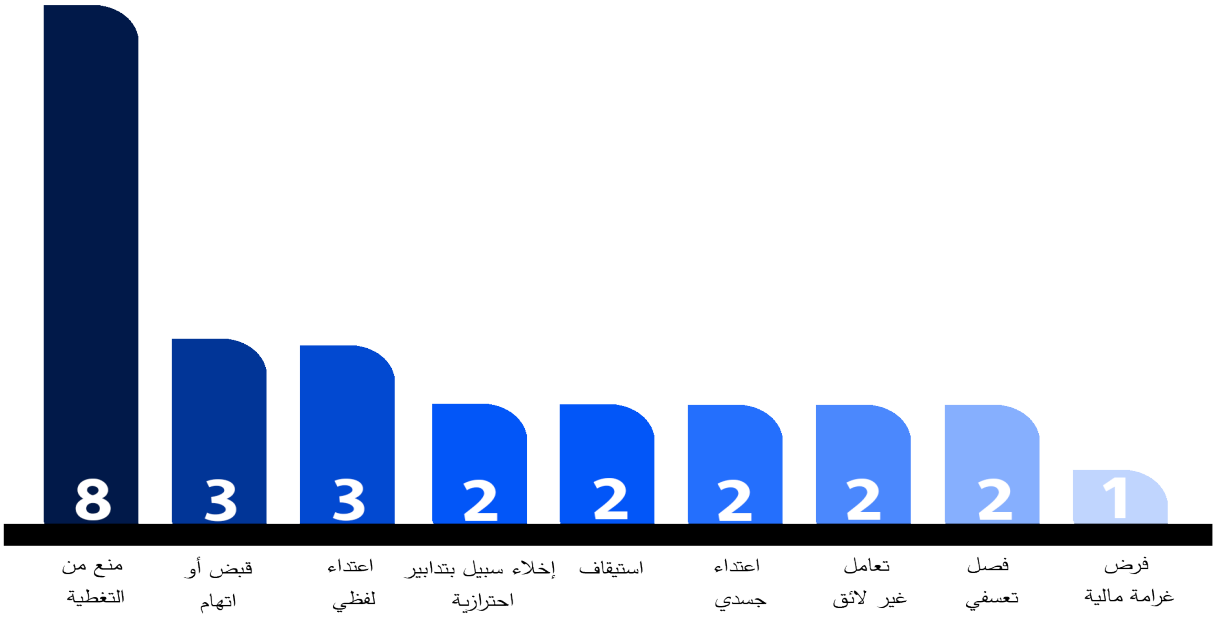

2- توزيع الانتهاكات وفقًا لوظيفة الضحية (صحفي أم إعلامي):

تركزت الانتهاكات خلال الربع الأول من عام 2021 في فئة الصحفيين وذلك برصيد 22 حالة انتهاك تمثل نسبة 88% من إجمالي الانتهاكات، بينما تعرض الإعلاميون إلى حالتي انتهاك بنسبة 8%، بجانب توثيق حالة واحدة غير محددة الوظيفة لرصدها وسط انتهاكات جماعية شكلت نسبة 4% من إجمالي الانتهاكات.

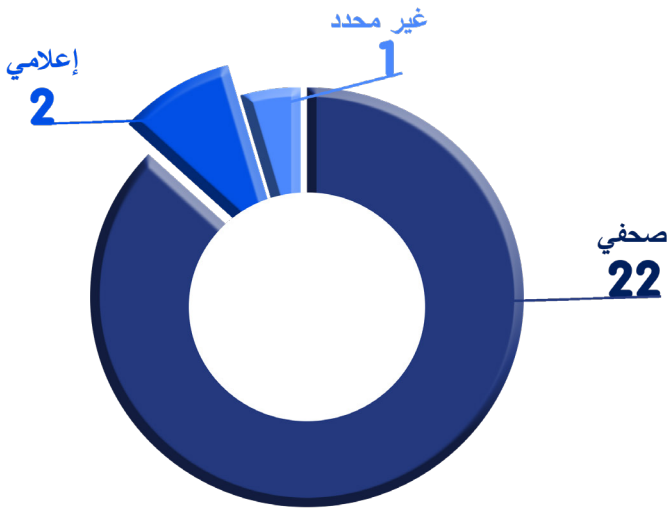

3-توزيع الانتهاكات وفقًا لتخصص الصحفي/الإعلامي:

تنوعت تخصصات الصحفيين والإعلاميين الذين تعرضوا لانتهاكات خلال الربع الأول من عام 2021، إذ رصدت المؤسسة عدد 11 حالات انتهاكات بحق محررين صحفيين بنسبة 44% من إجمالي الانتهاكات، وتعرض 6 مصورين لانتهاكات بنسبة 24%، بينما تم رصد 5 حالات بحق مراسلين بنسبة 20% من إجمالي الانتهاكات. وأخيراً تعرض كل من (مذيع واحد، رئيس تحرير) لانتهاكات خلال هذا الربع بنسبة 4%، بجانب حالة واحدة غير محددة التخصص تم رصدها وسط انتهاك جماعي بذات النسبة.

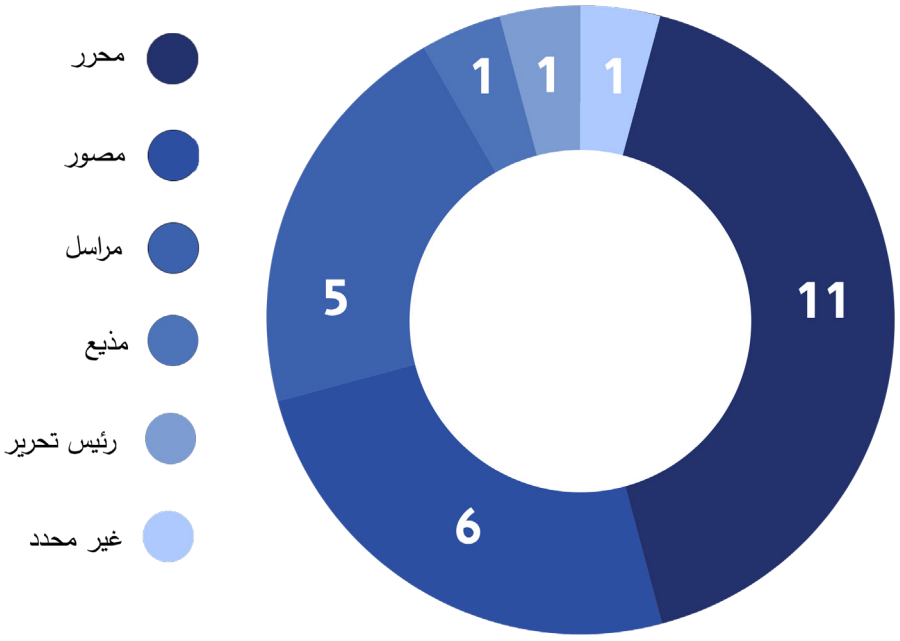

4-توزيع الانتهاكات وفقًا لجهة عمل الصحفي/الإعلامي:

سجل "المرصد" وقائع لعدد من الصحفيين والإعلاميين العاملين بقطاعات مختلفة، حيث تم رصد (9) حالات انتهاك بحق العاملين بالقنوات التليفزيونية وهو ما يمثل 36% من إجمالي الانتهاكات، كما تم رصد 7 حالات انتهاك بحق العاملين في المواقع الإلكترونية بنسبة 28%، بينما رصدت 4 حالات بحق العاملين بالصحف القومية بنسبة 16%. وأخيرًا تم رصد ثلاث حالات انتهاك بحق العاملين بالصحف الخاصة بنسبة 12% من إجمالي الانتهاكات، إلى جانب حالتين تمثل 8 % من إجمالي الانتهاكات غير محددة جهة عملهم بسبب رصدهم وسط انتهاك جماعي.

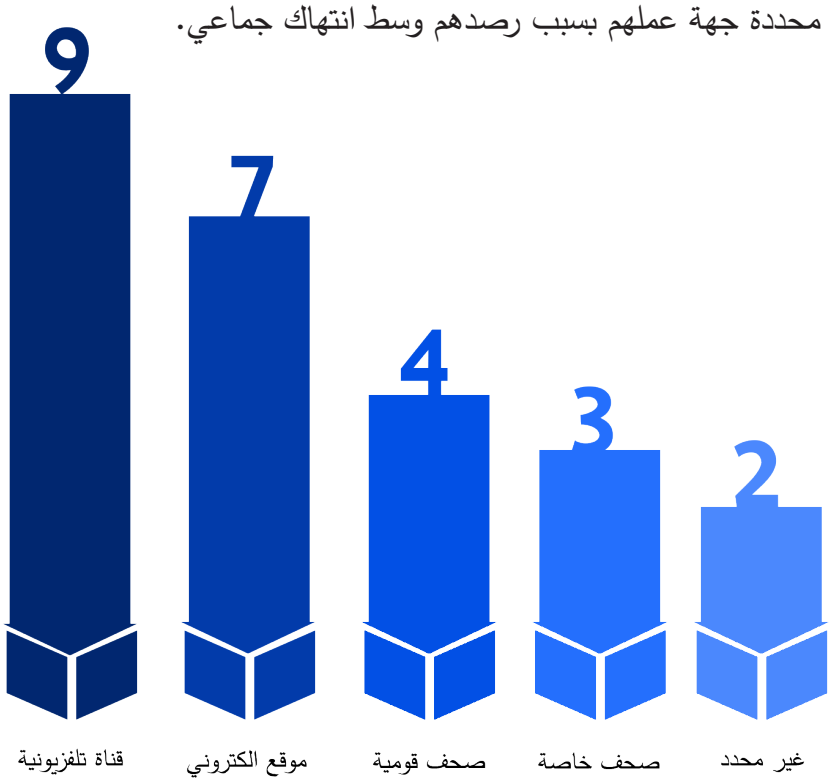

5- توزيع الانتهاكات وفقًا لجهة المعتدي:

كان المدنيون أكثر الفئات انتهاكًا لحقوق الصحفيين خلال الربع الأول من عام 2021 بواقع مسؤوليتهم عن 9 حالات انتهاك وذلك بنسبة 36% من إجمالي الانتهاك، وجاءت وزارة الداخلية في المرتبة الثانية بواقع قيامها بـ 5 حالات انتهاك بنسبة 20% من إجمالي الانتهاكات. جاءت الجهات التشريعية في المرتبة الثالثة بواقع مسؤوليتها عن أربع حالات انتهاك بنسبة 16%، وتلاها في المرتبة الرابعة الجهات القضائية بواقع تورطها في ثلاث حالات انتهاكات بنسبة 12%، وأخيراً جاءت الجهات التنظيمية، والموسسات الصحفية بواقع مسؤوليتهم عن حالتي انتهاك بنسبة 8% من إجمالي الانتهاك لكل منهما.

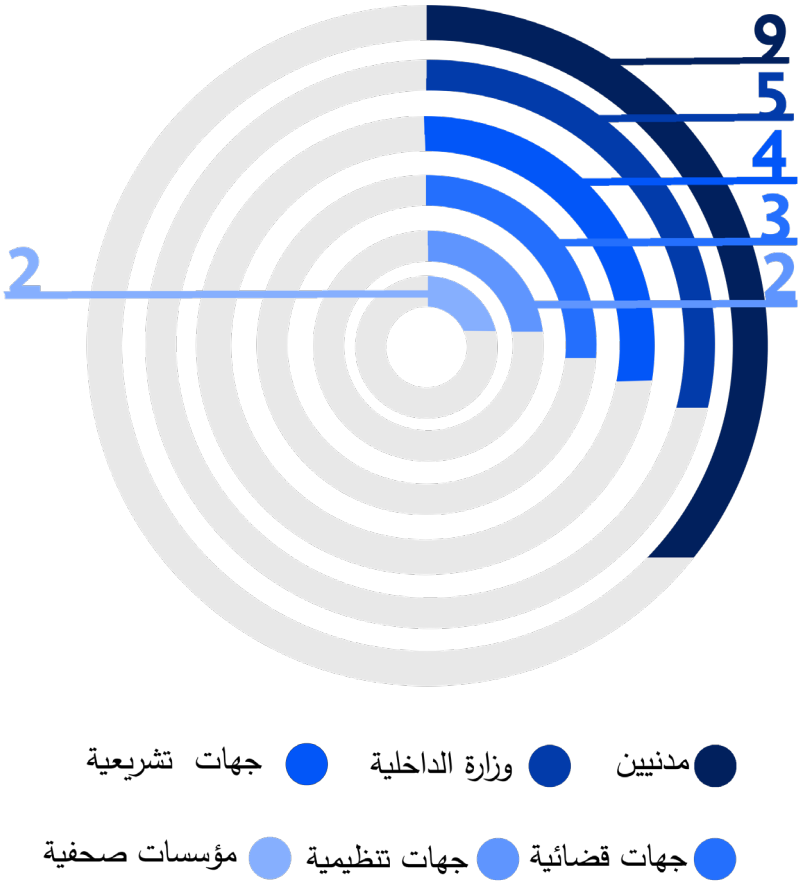

6- توزيع الانتهاكات وفقًا للنوع الاجتماعي للصحفي/الإعلامي:

تعرض الذكور إلى 21 حالة انتهاك تم توثيقها خلال الربع الأول من عام 2021، وهو ما يمثل نسبة 84% من إجمالي الانتهاكات، في مقابل تعرض الإناث إلى حالتي انتهاك بنسبة 8% من إجمالي الانتهاكات، إضافة إلى توثيق حالتين غير محددتين النوع بسبب رصدهم وسط انتهاك جماعي يمثلوا بنسبة 8% من إجمالي الانتهاكات.

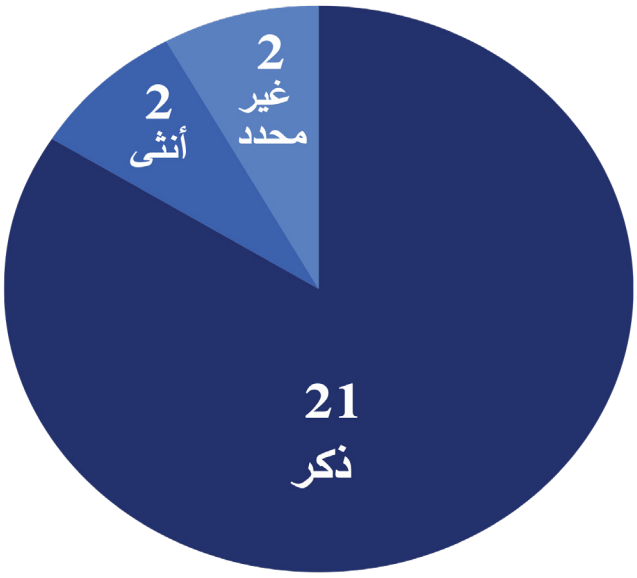

7- توزيع الانتهاكات وفقًا للنطاق الجغرافي:

على الصعيد الجغرافي تركزت معظم حالات الانتهاك الموثقة خلال الربع الأول من 2021 في محافظة القاهرة بواقع 14 حالة انتهاك وذلك بنسبة 56% من إجمالي الانتهاكات، تلتها محافظة القليوبية بـ 6 حالات انتهاك بنسبة 24% من إجمالي الانتهاكات. وفي المرتبة الثالثة، تأتي محافظة الجيزة برصيد ثلاث حالات انتهاك بنسبة 12% من إجمالي الانتهاكات، بينما جاء في المرتبة الأخيرة محافظتي (الدقهلية والفيوم) بواقع حالة واحدة فقط لكلًا منهما بنسبة 4% لكل محافظة على حدة.

8- توزيع الانتهاكات وفقًا لنوع التوثيق:

من إجمالي الانتهاكات المرصودة خلال الربع الأول من عام 2021، البالغ عددها (25) انتهاك؛ قامت وحدة الرصد بالمؤسسة بتوثيق 21 حالة منهم توثيقاً مباشراً وذلك بنسبة 84%، بينما تم توثيق 4 حالات انتهاك توثيقًا غير مباشرًا بنسبة 16%.

المقارنة بين الثلاث شهور من الربع الأول من عام 2021.

بالمقارنة بين شهور الربع السنوي الأول من 2021 (يناير – فبراير – مارس)، نجد أن غالبية حالات الانتهاك تركزت في شهر مارس برصيد 12 حالة انتهاك وقعت به، ويرجع ذلك إلى كثرة الأحداث التي وردت خلال الشهر مثل إجراء امتحانات الثانوية العامة، وبدء فترة الدعاية في انتخابات نقابة الصحفيين، وإقامة مباراة لمنتخب مصر؛ حيث تعرض فريق عمل برنامج " على مسئوليتي" للاعتداء اللفظي، والمنع من تغطية الامتحانات أمام إحدى مدارس محافظة القليوبية، كما تم منع المصورين والصحفيين من تغطية مباراة منتخب مصر مع جزر القمر بناءً على قرار صادر من الاتحاد الأفريقي، وأخيراً تم استيقاف كل من الصحفي سيد صبحي، والمرشح لعضوية مجلس النقابة تحت السن علي حلبي، أثناء تعليق اللافتة الانتخابية للمرشح أمام مقر نقابة الصحفيين بالقاهرة.

كما شهد هذا الشهر فرض غرامة مالية على الصحفي رامي القناوي بسبب الدعوى المقامة ضده من مكتب محافظ الدقهلية، بالإضافة إلى إخلاء سبيل الصحفي إسلام الكلحي بتدابير احترازية بعدم مبارحة المنزل في القضية رقم 855 لسنة 2020 حصر أمن دولة عليا.

وعلى الرغم من تصدر شهر مارس قمة الشهور التي حدث بها انتهاكات، إلا أن شهر يناير كان الأبرز من حيث نوعية الانتهاكات التي وقعت به، حيث من إجمالي الانتهاكات البالغ عددها (10) تم رصد ثلاث حالات قبض، اثنين منهم على خلفية قرار يقضي بمنع التصوير داخل المستشفيات أثناء أزمة كورونا، بالإضافة إلى القبض على الصحفي العمالي بموقع مصر 360، أحمد خليفة، وضمه على ذمة القضية رقم 65 لسنة 2020.

إضافة إلى حالات القبض؛ شهد شهر يناير 2021 صدور قراراً بمنع المحررين البرلمانيين من تغطية تسليم كارنيهات العضوية لأعضاء البرلمان الجدد، وذلك ضمن الإجراءات الوقائية لمواجهة أزمة فيروس كورونا المستجد "كوفيد 19"، وقد طال هذا القرار ما يقرب من 80 صحفياً عاملين بمؤسسات صحفية قومية وخاصة، ومواقع إلكترونية إخبارية.

وعلى الرغم من أن هذا القرار يستهدف "تقليل أعداد الصحفيين" وليس منعهم، إلا أنه ينطوي على سوء تقدير من البرلمان للكيفية التي تنتهجها الصحف في تغطية أخباره، حيث تقوم كل صحيفة بترشيح محرريها لمتابعة أعمال المجلس طبقاً لاحتياجاتها وأهدافها، حيث تستهدف الصحف تغطية الجلسات العامة، وجلسات اللجان النوعية، التي تتطلب عدد كبير من المحررين يكفي لتغطية كافة الأنشطة التي يقوم بها المجلس، بالتوازي مع وجود عدد من الصحف البرلمانية المتخصصة التي تعتمد إصداراتها بشكل أساسي على أخبار البرلمان وأعضائه والأنشطة المتعلقة بهم.

المقارنة بين الثلاثة شهور من الربع الأول من عام2021.

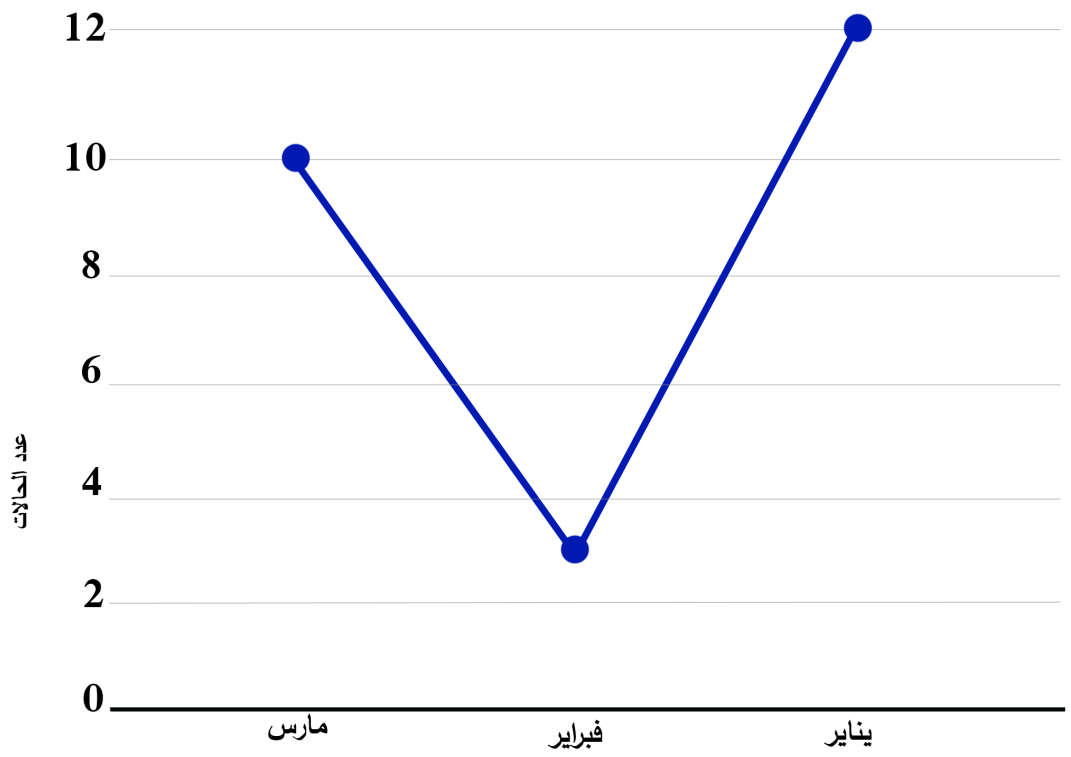

القسم الثاني: مستجدات الهيئات المعنية بتنظيم العمل الصحفي والإعلامي خلال الربع الأول من 2021

يتناول هذا القسم من التقرير أبرز القرارات والتوصيات التي أصدرتها الهيئات المعنية بتنظيم العمل الصحفي والإعلامي في مصر، وكذلك أهم المستجدات التي طرأت على هذه الجهات، ويجب أن نضع في الاعتبار أن بعض هذه المستجدات جاءت معوقًا ومؤثرًا بالسلب على حرية العمل الصحفي والإعلامي، بينما جاء بعضها الآخر منظمًا للحقوق والواجبات طبقاً لمبادئ الدستور ومواد القانون المصري.

وكانت أبرز القرارات صادرة عن كلاً من: المجلس الأعلى لتنظيم الإعلام، الهيئة الوطنية للصحافة، الهيئة الوطنية للإعلام، نقابة الصحفيين، نقابة الإعلاميين، وبعض الجهات التنفيذية الأخرى.

* **أولًا: المجلس الأعلى لتنظيم الإعلام**

نتناول في هذا الجزء من التقرير أبرز القرارات والتوصيات والمستجدات التي صدرت عن المجلس الأعلى لتنظيم الإعلام خلال الربع الأول من عام 2021.
وقد أصدر المجلس عدد (7) قرارات عقابية بحق وسائل الإعلام والعاملين بها طبقاً للشكل التالي.

بتاريخ 3 يناير 2021: أعلن المجلس الأعلى لتنظيم الإعلام موافقته على توصيات إدارة إصدارات الصحف، والتي جاء على رأسها تخفيض المبلغ التأميني لترخيص المؤسسات الصحفية المملوكة ملكية خاصة أو الصادرة عن أحزاب سياسية سواء صحيفة أو موقع إلكتروني بحسب دورية الإصدار بحد أدنى 500 ألف جنيه وحد أقصى 540 ألف جنيه. للاطلاع على التفاصيل كاملة اضغط هنا .

بتاريخ 3 فبراير 2021: أصدر المجلس الأعلى لتنظيم الإعلام برئاسة الكاتب الصحفي كرم جبر، ورؤساء التحرير وقيادات العمل الإعلامي في مصر، 6 توصيات مهمة، عقب اجتماع موسع دعا إليه المجلس، وشهد استعراض عدد من القضايا والموضوعات محل الاهتمام العام فيما يخص الهوية الأخلاقية. وقد أسفر الاجتماع عن عدة نقاط أبرزها الاتفاق على صياغة مدونة سلوك جديدة وفق القيم والأعراف الاجتماعية، ومطالبة الجهات الأمنية بسرعة إصدار البيانات الرسمية أو تعيين مُتحدثين بما يسمح بإتاحة المعلومات الدقيقة سريعا وعدم ترك الساحة للشائعات.
للاطلاع على التفاصيل اضغط هنا.

بتاريخ 15 فبراير 2021: أكد كرم جبر، رئيس المجلس الأعلى لتنظيم الإعلام، على أهمية التعامل الفوري مع الشكاوى التي ترد للمجلس من المتضررين والمواطنين فيما تنشره بعض وسائل الإعلام، وذلك بالتحقيق فيها خلال 24 ساعة واتخاذ القرارات المناسبة طبقا للقانون.
لمزيد من التفاصيل للاطلاع على الخبر اضغط هنا .

بتاريخ 19 فبراير 2021: قررت هيئة مكتب المجلس الأعلى لتنظيم الإعلام، وقف برنامج الإعلامي تامر أمين إلى حين استدعائه والتحقيق معه، والتأكيد على ضرورة الالتزام بمدونات النشر التي تحض على تعظيم القيم السلوكية والأخلاقية.
للاطلاع على الخبر اضغط هنا.

بتاريخ 21 فبراير 2021: قرر المجلس الأعلى لتنظيم الإعلام، تغريم قناة النهار 250 ألف جنيه وإنذارها بسحب الترخيص حال تكرار المخالفات، وذلك بعد التحقيق مع تامر أمين في المخالفات المنسوبة له والممثل القانوني لقناة النهار.
للاطلاع على التفاصيل اضغط هنا.

بتاريخ 25 فبراير 2021: قررت هيئة المكتب بالمجلس الأعلى لتنظيم الإعلام إحالة الكاتب الصحفي خالد صلاح رئيس مجلس إدارة وتحرير اليوم السابع إلى التحقيق، وذلك بشأن أحد مقاطع الفيديو التي تخالف المعايير الإعلامية على الموقع الإلكتروني وصفحات التواصل الاجتماعي. للاطلاع على التفاصيل اضغط هنا.

بتاريخ 21 مارس 2021: أعلن المجلس الأعلى لتنظيم الإعلام عن تقريره السنوي الثالث عن عام 2020، والذي انتهى المجلس من إعداده وصدّق رئيس المجلس عليه، وجاء التقرير في 92 صفحة يمكنك الاطلاع عليه من خلال الرابط.

* ثانياً: الهيئة الوطنية للصحافة

يتناول هذا الجزء من التقرير أهم القرارات والتوصيات التي اتخذتها الهيئة الوطنية للصحافة خلال الربع الأول من عام 2021؛ ونعرض فيما يلي أبرز هذه المستجدات:

بتاريخ 20 يناير 2021: أصدرت الهيئة الوطنية للصحافة، بيانًا رسميًا ردًا على بيان أسامة هيكل، وزير الدولة للإعلام، أمام مجلس النواب في جلسته العامة اليوم. للاطلاع على نص البيان اضغط هنا.

بتاريخ 10 فبراير 2021: أعلن المهندس عبد الصادق الشوربجي رئيس الهيئة الوطنية للصحافة، عن إعداد لائحة إدارية موحدة للمؤسسات الصحفية القومية، ستشارك في إعدادها جميع المؤسسات. للاطلاع على الخبر اضغط هنا.

بتاريخ 10 فبراير 2021: قال المهندس عبد الصادق الشوربجي رئيس الهيئة الوطنية للصحافة، إنه يتم إجراء تقييم كل ثلاثة أشهر لرؤساء مجالس إدارات وتحرير المؤسسات الصحفية القومية، مضيفا أنه على اتصال يومي برؤساء التحرير، لافتا إلى أن جميع المشاكل التي وردت للهيئة تم حلها. للاطلاع على الخبر اضغط هنا.

بتاريخ 1 مارس 2021: استعرض عبد الصادق الشوربجي، رئيس الهيئة الوطنية للصحافة، أمام لجنة الثقافة والإعلام والآثار، بمجلس النواب، أهم اختصاصات الهيئة وما تحقق من إنجازات وأهم الاقتراحات لتحقيق أهدافها. للاطلاع على كافة التفاصيل اضغط هنا .

بتاريخ 25 مارس 2021: استنكرت الهيئة الوطنية للصحافة، التجاوزات والاتهامات التي نشرها أحد أعضاء هيئة التدريس بكلية الإعلام جامعة القاهرة تجاه الإعلاميين والصحفيين. للاطلاع على الخبر اضغط هنا.

* ثالثًا: الهيئة الوطنية للإعلام

يتناول هذا الجزء من التقرير أهم القرارات والتوصيات التي اتخذتها الهيئة الوطنية للإعلام خلال الربع الأول من عام 2021؛ وفيما يلي أبرزها:

بتاريخ 20 يناير 2021: أصدرت الهيئة الوطنية للإعلام بيانا أوضحت فيه بعض الأمور حول الديون المتراكمة التي ذكرها وزير الدولة للإعلام في بيانه الذي ألقاه بمجلس النواب. للاطلاع على البيان اضغط هنا.

بتاريخ 27 فبراير 2021: أعلنت الهيئة الوطنية للإعلام، برئاسة حسين زين، عن إحالة فريق عمل نشرة التاسعة المذاعة على التليفزيون المصري، لعدم مراعاة فريق العمل ومذيعة النشرة القواعد والمعايير المهنية. للاطلاع على . بالتفاصيل اضغط هنا.

بتاريخ 28 فبراير 2021: قال حسين زين، رئيس الهيئة الوطنية للإعلام، إن الهيئة تعمل على تطوير منظومة الإعلام في إطار الإمكانيات المتاحة، وتسعى لمواكبة التغيرات العصرية، ولكن تواجهها عقبة التمويل، حيث أن التطوير يحتاج لتكلفة مالية عالية جدا، وتكون مستمرة. للاطلاع على الخبر اضغط هنا.

بتاريخ 19 مارس 2021: أحالت نائلة فاروق، رئيس قطاع التليفزيون بالهيئة الوطنية للإعلام، المخرج محمد القاضي مخرج صلاة الجمعة والفريق المسؤول عن التنفيذ، إلى التحقيقات بمعرفة الشئون القانونية، بسبب خطأ لغوي. للاطلاع على التفاصيل اضغط هنا.

بتاريخ 8 يناير 2021: قرر مجلس النقابة التجديد التلقائي للعام الجديد (2021) لكل الصحفيين المشتركين في مشروع العلاج للعام الماضي (2020) وأسرهم، وكذلك تجديد كارنيه عضوية النقابة. للاطلاع على التفاصيل اضغط هنا.

بتاريخ 14 يناير 2021: اعتمد مجلس نقابة الصحفيين برئاسة النقيب ضياء رشوان، نتيجة القيد لجدول تحت التمرين. للاطلاع على النتيجة اضغط هنا.

بتاريخ 27 يناير 2021: قرر مجلس نقابة الصحفيين في اجتماعه الثلاثاء 26 يناير 2021، عقد جلسة خاصة يوم الأربعاء 10 فبراير 2021، لاتخاذ الإجراءات المنصوص عليها في قانون النقابة ولائحته بشأن الدعوة لانعقاد الجمعية العمومية وإجراء الانتخابات في الموعد المقرر قانونًا يوم الجمعة 5 مارس 2021. لقراءة البيان اضغط هنا.

بتاريخ 12 فبراير 2021: قرر مجلس نقابة الصحفيين، بدء تلقي طلبات الترشح لانتخابات النقيب والتجديد النصفي لستة من أعضاء مجلس النقابة، لمدة خمسة أيام اعتباراً من الخميس (18 فبراير 2021) وحتى الاثنين (22 فبراير 2021)، من الساعة العاشرة صباحا حتى الثالثة مساءً، باستثناء اليوم الأخير (الاثنين) حيث يغلق باب الترشح في الساعة الثانية عشرة ظهراً. للاطلاع على الخبر اضغط هنا.

بتاريخ 15 فبراير 2021: عقدت اللجنة المشرفة على انعقاد الجمعية العمومية وانتخابات التجديد النصفي بنقابة الصحفيين برئاسة خالد ميري وكيل النقابة، اجتماعا لها، لمناقشة إجراءات الانتخابات. وقررت اللجنة اختيار 5 من شيوخ المهنة للمشاركة في لجنة الإشراف على الانتخابات وهم: الكاتبة الصحفية أمينة شفيق، ومحمد المنايلى، وسعيد جمال الدين، مجدى حلمى، وصالح الصالحي. للاطلاع على الخبر اضغط هنا.

بتاريخ 20 فبراير 2021: أعلن ضياء رشوان نقيب الصحفيين، عن إنهاء أزمة أرض أكتوبر، قائلا:" بعد 15 عاما من تخصيصها لنقابة الصحفيين في عام 2006 وإلغاء تخصيصها للنقابة مرتين، أنهينا هذه الأزمة الكبيرة وعادت الأرض لنا وتم استلامها وصدر قرار تخصيصها لنقابتنا نهائيا ووضعت لافتات عليها وجاري إنهاء إجراءات التعاقد لطرحها للمشاركة على عدد كبير من الشركات التي تقدمت بعروض، وسيجري البت فيها طبقا لأحكام القانون وبإشراف الجهات الرقابية المختصة". للاطلاع على الخبر اضغط هنا.

بتاريخ 20 فبراير 2021: أعلن ضياء رشوان نقيب الصحفيين، عن إنهاء أزمة أرض أكتوبر، قائلا:" بعد 15 عاما من تخصيصها لنقابة الصحفيين في عام 2006 وإلغاء تخصيصها للنقابة مرتين، أنهينا هذه الأزمة الكبيرة وعادت الأرض لنا وتم استلامها وصدر قرار تخصيصها لنقابتنا نهائيا ووضعت لافتات عليها وجاري إنهاء إجراءات التعاقد لطرحها للمشاركة على عدد كبير من الشركات التي تقدمت بعروض، وسيجري البت فيها طبقا لأحكام القانون وبإشراف الجهات الرقابية المختصة". للاطلاع على الخبر اضغط هنا.

بتاريخ 22 فبراير 2021: أغلقت اللجنة المشرفة على انتخابات التجديد النصفى لنقابة الصحفيين، باب تلقي طلبات الترشح لمنصب النقيب وعضوية مجلس النقابة في الانتخابات المقرر إجراؤها 5 مارس المقبل، وبلغ أعداد المرشحين على منصب النقيب 6 مرشحين، كما تقدم 55 صحفيًا بأوراق ترشحه لعضوية مجلس النقابة.
للاطلاع على الخبر اضغط هنا.

بتاريخ 25 فبراير 2021: أعلن مجلس نقابة الصحفيين عن توجيه الدعوة إلى الصحفيين المقيدين في جدول المشتغلين للاجتماع العادي للجمعية العمومية للنقابة، في العاشرة صباح الجمعة 5 مارس 2021، وذلك إعمالًا لنص المادة 33 من قانون النقابة رقم 76 لسنة 1970. للاطلاع على الخبر اضغط هنا.

بتاريخ 27 فبراير 2021: أعلنت اللجنة المشرفة على انتخابات التجديد النصفي لنقابة الصحفيين، الكشوف النهائية لأسماء المرشحين في انتخابات التجديد النصفي المقرر إجراؤها على منصب النقيب وعضوية المجلس في 5 مارس المقبل. للاطلاع على القائمة كاملة اضغط هنا

بتاريخ 5 مارس 2021: أعلنت اللجنة المشرفة على انتخابات التجديد النصفي لنقابة الصحفيين، تأجيل انعقاد الجمعية العمومية لنقابة الصحفيين لإجراء الانتخابات على منصب النقيب و6 من أعضاء مجلس النقابة، لـ 19 مارس الجاري، وذلك لعدم اكتمال النصاب القانوني. للاطلاع على التفاصيل اضغط هنا.

بتاريخ 6 مارس 2021: أعلنت نقابة الصحفيين، نتيجة القيد بلجنة المشتغلين التي عقدت 23 فبراير، للذين أمضوا المدة القانونية في جدول تحت التمرين، وذلك بعد من اعتمادها من قبل مجلس النقابة. للاطلاع على النتيجة اضغط هنا.

بتاريخ 9 مارس 2021: عقدت اللجنة المشرفة على انتخابات التجديد النصفي لنقابة الصحفيين، اجتماعاً لها بمقر النقابة برئاسة خالد ميرى وكيل النقابة، وقررت إرسال مخاطبات رسمية لرئيس الوزراء ووزير الداخلية استجابة لطلب المرشحين لتخصيص شارع عبدالخالق ثروت المواجه للنقابة، لإجراء العملية الانتخابية، حفاظا على صحة الزملاء، ومخاطبة وزيرة الصحة لتخصيص (3) سيارات إسعاف وأطباء أمام مبنى النقابة يوم انعقاد الجمعية العمومية.
للاطلاع على البيان اضغط هنا.

بتاريخ 11 مارس 2021: تم نشر ميزانية نقابة الصحفيين لعام 2020/21. للإطلاع على الميزانية كاملة اضغط هنا.

بتاريخ 17 مارس 2021: ناقش مجلس النقابة في اجتماعه ما تم رفعه من اللجنة المشرفة على عقد الجمعية العمومية من أنها تلقت رداً من الأمانة العامة لمجلس الوزراء برفض تخصيص شارع عبدالخالق ثروت أو إقامة سرادق به أثناء انعقاد الجمعية العمومية الجمعة 19 مارس 2021، بما يفرض إقامة الجمعية العمومية داخل مبنى النقابة وفقا للقانون. للاطلاع على البيان اضغط هنا.

بتاريخ 21 مارس 2021: عرض نقيب الصحفيين ضياء رشوان مشروع قرار بالتمرير على أعضاء مجلس النقابة، يتعلق بمكان انعقاد الجمعية العمومية القادمة يوم 2 أبريل القادم، في نادي المعلمين بمحافظة الجيزة، وقد تمت الموافقة على القرار.
للاطلاع على التفاصيل اضغط هنا.

يتناول هذا الجزء أهم القرارات والمستجدات التي اتخذتها نقابة الإعلاميين خلال الربع الأول من عام 2021؛ ونعرض فيما يلي أهمها:

بتاريخ 12 يناير 2021: أصدر نقيب الإعلاميين الدكتور طارق سعده القرار رقم (٥) الذي يقضي بمنع سيد علي من الظهور على أي وسيلة اعلامية لحين انتهاء التحقيق معه. للاطلاع على التفاصيل اضغط هنا.

بتاريخ 19 يناير 2021: قال الدكتور طارق سعدة، نقيب الإعلاميين، إنّ نقابة الإعلاميين ستعقد بروتوكولات طبية سواء مع مستشفيات أو شركات علاجية أو معامل تحاليل لكي تضاف إلى البروتوكولات التي تم توقيعها بالفعل ضمن حزمة إجراءات تقوم بها النقابة لمنع تفشي وباء فيروس كورونا لتوفير خدمة طبية لأعضاء النقابة والحاصلين على تصريح مزاولة المهنة فضال عن العمال والإداريين بالنقابة وأسرهم. للاطلاع على الخبر اضغط هنا.

بتاريخ 19 فبراير 2021: وجه الدكتور طارق سعدة نقيب الإعلاميين، لجنة التحقيق بالنقابة، بضرورة إجراء تحقيق عاجل مع تامر أمين مقدم البرامج بتلفزيون النهار. للاطلاع على التفاصيل اضغط هنا.

بتاريخ 20 فبراير 2021: قررت نقابة الإعلاميين إلغاء تصريح مزاولة المهنة لتامر أمين لمخالفته ميثاق الشرف الإعلامي. للاطلاع على القرار اضغط هنا.

بتاريخ 2 مارس 2021: وقعت نقابة الإعلاميين، بروتوكول تعاون مع الهيئة الوطنية للإعلام في مجال التدريب الإذاعي والتليفزيوني. للاطلاع على التفاصيل اضغط هنا.

بتاريخ 25 مارس 2021: أكد مجلس نقابة الاعلاميين، أنه تابع ببالغ الدهشة والتعجب والاستنكار ما نشره أحد أعضاء هيئة التدريس بكلية الإعلام بجامعة القاهرة عبر صفحته الرسمية. للاطلاع على التفاصيل اضغط هنا.

* سادسًا: قرارات صادرة من جهات أخرى

يتناول هذا الجزء أهم القرارات والتوصيات التي اتخذتها الجهات التنفيذية والقضائية تجاه الصحافة والإعلام خلال الربع الأول من عام 2021؛ ونعرض فيما يلي أهمها:

بتاريخ 24 يناير 2021: قضت محكمة القضاء الإداري، بمجلس الدولة، بعدم قبول الدعوى المقامة من ضياء رشوان، بصفته نقيب الصحفيين، لإلغاء قرار المجلس الأعلى لتنظيم الإعلام رقم 16 لسنة 2019، بإصدار لائحة الجزاءات والتدابير الخاصة التي يجوز توقيعها على الجهات الخاضعة لأحكام قانون تنظيم الصحافة والإعلام والمجلس الأعلى لتنظيم الإعلام. للاطلاع على الخبر اضغط هنا.

بتاريخ 10 فبراير 2021: رفضت لجنة الثقافة والإعلام بمجلس النواب بأغلبية أعضائها بيان أسامة هيكل وزير الدولة لشئون الإعلام الذي ألقاه أمام مجلس النواب. للاطلاع على الخبر اضغط هنا.

بتاريخ 28 فبراير 2021: قررت محكمة القضاء الإداري برئاسة المستشار فتحي إبراهيم توفيق، نائب رئيس مجلس الدولة، رفض الدعاوى المقامة لإلغاء انتخابات التجديد النصفي لمجلس إدارة نقابة الصحفيين، وإجراء الانتخابات في موعدها. للاطلاع على الخبر اضغط هنا.

بتاريخ 3 مارس 2021: قضت محكمة القضاء الإداري، برفض الدعوى المطالبة باستبعاد ضياء يوسف رشوان نقيب الصحفيين الحالي، من قائمة المرشحين لانتخابات نقابة الصحفيين، على منصب النقيب.
للاطلاع على الخبر اضغط هنا.

بتاريخ 3 مارس 2021: قضت محكمة القضاء الإداري بمجلس الدولة، برفض الدعوى المقامة من أحمد فايز، والتي يطالب فيها بتأجيل انتخابات نقابة الصحفيين، وكذلك الدعوى المقامة من أحمد راغب المحامي وكيلاً عن المرشح على منصب نقيب الصحفيين كارم يحيى، والتي طالب فيها ببطلان قبول ترشح الدكتور ضياء رشوان رئيس هيئة الاستعلامات الرسمية على منصب النقيب، وإلزامه بتقديم استقالته من المنصب لاستمرار ترشحه، وذلك لسابقة الفصل في دعاوى مثلها. للاطلاع على التفاصيل اضغط هنا. للاطلاع على الخبر اضغط هنا.

بتاريخ 3 مارس 2021: قضت الدائرة الثانية، بمحكمة القضاء الإداري، بقبول الدعوى المقامة من الإعلامي عماد الدين أديب، بشأن قرار شطبه من نقابة الصحفيين شكلاً، وقضت المحكمة بوقف تنفيذ القرار المطعون فيه، مع ما يترتب على ذلك من أثار، وألزمت النقابة المدعي عليها مصروفات الشق العاجل، وأمرت بإحالة الدعوى الى هيئة مفوضي الدولة لإعداد تقرير بالرأي القانوني في طلبي الإلغاء والتعويض. للاطلاع على الخبر اضغط هنا.

القسم الثالث: أبرز الأحداث الهامة خلال الربع الأول من عام 2021

يتناول هذا القسم أبرز الأحداث الهامة والمستجدات التي أثرت على بيئة الحريات الصحفية والإعلامية خلال الربع الأول من عام 2021، أو تلك الأحداث التي شغلت جموع الصحفيين والإعلاميين خلال هذه الفترة.
وفي هذا الإطار يتناول هذا القسم من التقرير؛ أزمة المحررين البرلمانيين ومنعهم من دخول البرلمان، وهو الأمر الذي تسبب في حالة من الضيق والإدانة من جانب الصحفيين المصرح لهم بدخول البرلمان. كما يتناول القسم قراءة سريعة للحدث الأبرز خلال شهر مارس 2021 وهو قرار مجلس نقابة الصحفيين بعقد انتخابات النقيب والتجديد النصفي لأعضاء المجلس، والتي جرت أخيراً في الثاني من أبريل 2021.
كما يتناول هذا القسم تسليط الضوء على قرار الهيئة الوطنية للصحافة، بشأن استكمال تشكيل الجمعيات العمومية للمؤسسات الصحفية القومية، وكذلك تسليط الضوء على التقرير السنوي الثالث الصادر عن المجلس الأعلى لتنظيم الإعلام عن عام 2020.

أولاً: البرلمان المصري يمنع المحررين من حضور جلساته

خلال يوم الأحد الموافق 21 يناير 2021؛ لم يستطع المحررين البرلمانيين المعتمدين من تغطية الجلسة الاجرائية لمجلس النواب، ومراسم استقبال النواب المعينين من رئيس الجمهورية، وذلك استنادًا إلى قرار الأمين العام الأسبق لمجلس النواب المصري، محمود فوزي، الذي يمنع المحررين البرلمانيين من دخول المجلس، وذلك ضمن الاجراءات الوقائية لمواجهة أزمة فيروس كورونا المستجد "كوفيد 19"، وقد طال هذا القرار ما يقرب من 80 صحفيًا عاملين بمؤسسات صحفية قومية وخاصة، ومواقع إلكترونية إخبارية. وقررت الأمانة العامة لمجلس النواب الاكتفاء بمحرر واحد عن كل صحيفة خاصة، واثنين من كل مؤسسة قومية، وأرسلت خطابات بهذا الشأن إلى الهيئة الوطنية للصحافة، والمجلس الأعلى لتنظيم الإعلام، الذين قاموا بمخاطبة رؤساء تحرير الصحف لتنفيذ القرار، الأمر الذي أحدث حالة من الغضب بين الصحفيين البرلمانيين بسبب هذا الاستبعاد المفاجئ، والذي طال رئيس شعبة المحررين البرلمانيين، ونائب رئيس الشعبة، والأمين العام.[1][2]

وتعبيرًا عن هذا الغضب؛ طالب الصحفي، صالح شلبي، نائب رئيس شعبة المحررين البرلمانيين أعضاء مجلس النواب بالتدخل الفوري لإنهاء الأزمة، وأعربت لجنة الدفاع عن استقلال الصحافة، عن أسفها لما تعرض له المحررين البرلمانيين، من حرمان من حقهم في متابعة أعمال مجلسي النواب والشيوخ، والتعامل معهم بطريقة لا تتناسب مع خبراتهم، وطالب بشير العدل، مقرر اللجنة، نقيب الصحفيين بالتدخل لحل هذه الأزمة، والحفاظ على حقوق الصحفيين، وهي ذات المطالب التي تقدم بها العشرات من أعضاء شُعبة المحررين البرلمانيين، المقيدين بالنقابة، في مذكرة رسمية موجهة لنقيب الصحفيين.[3]

وعلى الرغم من أن هذا القرار يستهدف "تقليل أعداد الصحفيين" وليس منعهم، إلا أنه ينطوي على سوء تقدير من البرلمان للكيفية التي تنتهجها الصحف في تغطية أخباره، حيث تقوم كل صحيفة بترشيح محرريها لمتابعة أعمال المجلس طبقاً لاحتياجاتها وأهدافها، حيث تستهدف الصحف تغطية الجلسات العامة، وجلسات اللجان النوعية، التي تتطلب عدد كبير من المحررين يكفي لتغطية كافة الأنشطة التي يقوم بها المجلس، بالتوازي مع وجود عدد من الصحف البرلمانية المتخصصة التي تعتمد إصداراتها بشكل أساسي على أخبار البرلمان وأعضائه والأنشطة المتعلقة بهم.

---

1 البرلمان المصري يمنع الصحافيين من حضور جلسته الافتتاحية، العربي الجديد، 10 يناير 2021، متاح على الرابط https://bit.ly/3d2pVTq

2 المحررين البرلمانيين" تطالب بإلغاء منع 80 صحفيا برلمانيا من دخول مجلس النواب، البوابة نيوز، 20 يناير 2021، متاح على الرابط" https://www.albawabhnews.com/4245406

3 ميسون أبو الحسن، 'المحررين البرلمانيين': مُنعنا من تغطية أخبار المجلس.. ورئيس الشُعبة على رأسنا، بوابة الفجر، 26 يناير 2021، متاح على الرابط https://www.elfagronline.com/4124930

أنظر أيضاً https://www.almasryalyoum.com/news/details/2231510

وبالنظر إلى السياسات التي تتعامل بها الهيئات البرلمانية مع وسائل الإعلام، نجد أن هذا القرار لم يكن الأول الذي تتخذه السلطة التشريعية بهدف تضييق الخناق على وسائل الإعلام سواء المرئية أو المقروءة، وقد سبق للبرلمان السابق (2015 – 2020) أن منع عدد من الصحفيين والصحفيات، المنتقدين لسياساته، من دخول المجلس لمباشرة عملهم[4]. وفي تلك الفترة أيضًا؛ وافق المجلس في احدى جلساته التي انعقدت بتاريخ 11 يناير 2016، على قطع البث المباشر عن الجلسات البرلمانية، وذلك بناءً على حملة جمع توقيعات داخل البرلمان لوقف البث المباشر للجلسات، وحتى الآن لا تتم إذاعة جلسات البرلمان بشكل علني على أي من وسائل الإعلام سواء كانت حكومية أو خاصة[5].

وتمثل هذه السياسات المتتابعة حصارًا يُفرض من البرلمان على وسائل الإعلام، وأضحى المجلس مساحة يصعب على وسائل الإعلام الوصول إليها بحرية سواء كانت صحف مكتوبة أو قنوات مرئية، ويزيد من صعوبة هذا الأمر، عدم صدور قانون لتنظيم تداول المعلومات، مُبين فيه ضمانات أو آليات للحصول على المعلومات من المؤسسات الرسمية، على الرغم من وجود نص دستوري صريح يُلزم الجهات التنفيذية بإصداره.

كما تمثل أيضًا تهديدًا لحق المواطن في المعرفة، وانتهاكاً لحقه في الوصول إلى المعلومات وحرية تداولها، والذي يعد أحد الحقوق الأساسية للإنسان والتي ترتبط بحرية الصحافة والإعلام، وحرية الرأي والتعبير، بشكل مباشر، فكلما زادت إمكانية الوصول إلى المعلومات، زادت فرصة الصحافة في تقديم رسالتها وأهدافها، ولذا فإن ضمان هذه الحقوق يعد إحدى الدعائم الأساسية التي يجب أن يتحلى بها أي مجتمع ديمقراطي، ويؤدي تعطيلها إلى غياب الحوار المجتمعي، والمراقبة الشعبية على أداء البرلمان والنواب.

وتخالف هذه القرارات المادة (120) من الدستور المصري التي نصت على "جلسات مجلس النواب علنية"، وأجازت سرية بعض الجلسات طبقًا لشروط محددة، وهو ما يؤسس إلى أن الأصل في جلسات المجلس هي "العلانية" وليس "السرية". وضمنياً تكفل هذه المادة حق وسائل الإعلام في حضور جلسات مجلس الشعب، وأتاحت للعاملين بوسائل الإعلام ممارسة حقوقهم المهنية باستخدام أدواتهم المختلفة من تصوير وكتابة وتسجيل، وهو ما يسمح بانتشار المعلومات وتداولها ووصولها للمواطنين.

كما تعارض هذه السياسات مبادئ الدستور المصري التي كفلت حرية الرأي والتعبير، بالقول، أو الكتابة، أو التصوير، أو غير ذلك من وسائل التعبير والنشر، كما كفلت المادة (66) حرية البحث العلمي، وأكدت المادة (68) على أن المعلومات والبيانات والإحصاءات والوثائق الرسمية ملك للشعب، وألزمت الدولة بتوفيرها وإتاحتها للمواطنين بشفافية.

وأخيرًا؛ يجب على المجلس إعادة النظر في هذه القرارات، وتصويب الوضع، وإعادة تنظيم عملية دخول ممثلي الصحف ووسائل الإعلام المختلفة، بشكل يتيح لجميع الصحف نقل جميع الأنشطة بكل حرفية ومهنية، فالصحافة جزء أساسي من عمل المجلس، وهي صوت المجلس الذي يبرز قراراته وأدوار نوابه، حتى يتثنى للشعب الحكم على أداء المجلس وأداء نوابه المنتخبين، وهو أحد الأركان التي يعتمد عليها أي مجتمع ديمقراطي.

مجلس (بلا) شعب! ورقة موقف عن ضرورة إتاحة جلسات البرلمان المصري بشكل علني على التلفزيون والإنترنت، مؤسسة حرية الفكر والتعبير، 2 فبراير 2021، متاح على الرابط

https://afteegypt.org/publications_org/2021/01/31/20805-afteegypt.html

5 بالفيديو...منع بث جلسات البرلمان المصري بالتصفيق الجماعي"، شبكة سي إن إن، يناير 2016، متاح على الرابط

https://arabic.cnn.com/middleeast/2016/01/12/egypt-new-parliament-no-live-sessions

ثانيًا: انتخابات نقابة الصحفيين تنتهي إلى الانعقاد في الثاني من شهر أبريل

في الحادي عشر من فبراير 2021، قرر مجلس نقابة الصحفيين البدء في تلقي طلبات الترشح لانتخابات النقيب والتجديد النصفي لستة من أعضاء مجلس النقابة، لمدة خمسة أيام اعتباراً من الخميس (18 فبراير 2021) وحتى الاثنين (22 فبراير 2021)، من الساعة العاشرة صباحا حتى الثالثة مساءً، باستثناء اليوم الأخير (الاثنين) حيث يقفل باب الترشح في الساعة الثانية عشرة ظهراً. على أن يُفتح باب التنازلات والطعون في الخمسة أيام التالية (من 23 إلى 27 فبراير 2021)، تنتهي في الثانية عشرة من ظهر اليوم الأخير، ويعلن في اليوم نفسه الكشف النهائي للمرشحين للانتخابات، على أن تجرى الانتخابات يوم (الجمعة 5 مارس 2021) في حالة اكتمال الجمعية العمومية بحضور نصف اعضائها.

وقرر مجلس النقابة تشكيل لجنة للإشراف على انعقاد الجمعية العمومية والانتخابات برئاسة الصحفي خالد ميري وكيل النقابة وعضوية الخمسة المستمرون في مجلس النقابة وتفويضهم في اختيار مجموعة من أعضاء الجمعية العمومية للمشاركة في لجنة الإشراف على الانتخابات ومخاطبة الجهات القضائية للإشراف على العملية الانتخابية.

1 قواعد وإجراءات الترشح لمنصب النقيب وعضوية المجلس

تجرى الانتخابات على منصب نقيب الصحفيين، وعضوية (6) مقاعد من المجلس المنتهية ولايتهم في مارس 2021 بعدما أمضوا أربعة سنوات طبقاً لقانون النقابة، والذي ينص أيضاً على حق الأعضاء المشتغلين ممن أمضوا عشر سنوات على الأقل بهذا الجدول، الترشح لمنصب النقيب، بينما يحق لمن أمضى ثلاث سنوات الترشح لعضوية مجلس النقابة.

2 الإعلان عن الكشوف النهائية للمرشحين في انتخابات نقابة الصحفيين

أعلنت اللجنة المشرفة على انتخابات النقيب والتجديد النصفي لنقابة الصحفيين في 27 فبراير 2021 أسماء المرشحين/ات النهائية لمنصب النقيب وعددهم (6) مرشحين، وعضوية المجلس وعددهم (55) مرشح. يمكنك الاطلاع على جميع أسماء المرشحين من خلال هذا الرابط

وسوف يقوم المرصد المصري للصحافة والإعلام، لاحقاً، بإصدار قراءة مكتملة للأسماء المرشحة، ولجميع مراحل الانتخابات عموماً، بعد الانتهاء من كافة إجراءها.

دعوة الجمعية العمومية للانعقاد تنتهي إلى 2 أبريل 2021

في 25 فبراير 2021 دعا مجلس نقابة الصحفيين الأعضاء المقيدين بجدول المشتغلين للاجتماع العادي للجمعية العمومية يوم الجمعة الموافق 5 مارس 2021، وذلك إعمالاً لنص المادة 33 من قانون النقابة رقم 76 لسنة 1970، كما تضمنت الدعوة جدول الأعمال التي كان من المقرر عقدها وهي كما يلي:

* التصديق على محضر الجمعية العمومية المنعقدة في 15 مارس 2019.
* التصديق على تقرير مجلس النقابة في الفترة من مارس 2020 حتى فبراير 2021.
* اعتماد الحساب الختامي للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2019، وكذلك المنتهية في 31 ديسمبر 2020، وإقرار مشروع الميزانية التقديرية لسنة 2021.
* إجراء الانتخابات على منصب نقيب الصحفيين، والتجديد النصفي لـ(6) من أعضاء المجلس.

وفي الخامس من مارس 2021 لم تنعقد الجمعية العمومية بسبب عدم اكتمال النصاب القانوني اللازم لانعقادها وهو (50% + 1) من عدد الأعضاء المشتغلين الذين لهم حق الحضور والبالغ عددهم (8861) عضوًا، حيث قام بالتسجيل عدد (157) عضو فقط، مما أدى إلى تأجيلها أسبوعين، على أن تنعقد يوم الجمعة الموافق 19 مارس 2021، وذلك طبقاً للمادة رقم (35) من قانون نقابة الصحفيين، على أن يكون النصاب القانوني اللازم لانعقاد الجمعية هو (25%) من الأعضاء المشتغلين الذين لهم حق الحضور.

وفي السادس من مارس 2021 دعا مجلس نقابة الصحفيين – للمرة الثانية – أعضاء الجمعية العمومية للاجتماع العادي الثاني الذي كان مقرر عقده يوم الجمعة الموافق 19 مارس 2021، لمناقشة ذات الأعمال المقررة في الاجتماع الأول، ولكن في 16 مارس 2021 عقدت اللجنة المشرفة على الانتخابات اجتماعًا لمناقشة رفض مجلس الوزراء تخصيص شارع عبد الخالق ثروت لإقامة السرادق، إضافة إلى رفض وزارة الداخلية ووزارة الصحة الإشراف على الانتخابات سواء بالتأمين أو الإشراف الطبي، وانتهى الاجتماع إلى أن إجراء الانتخابات داخل مبنى النقابة فقط يمثل ضررًا لا يمكن تجنبه في ظل جائحة كورونا، وأحالت الأمر إلى مجلس نقابة الصحفيين لاتخاذ ما يراه مناسبًا.

وبناء على ذلك؛ ناقش مجلس نقابة الصحفيين في اجتماعه العاجل، مساء الثلاثاء الموافق 16 مارس 2021، ما تم رفعه من اللجنة المشرفة على عقد الجمعية العمومية، وانتهى إلى أنه في ظل جائحة كورونا، فإن المادة 29 من قانون النقابة تمنح "المجلس" إمكانية عدم انعقاد الجمعية العمومية في مواعيدها العادية إذا حالت دون هذا ظروف استثنائية، وقرر "المجلس" تأجيل انعقاد الجمعية العمومية إلى الجمعة 2 أبريل 2021، على أن تعقد بمقر مفتوح بمدينة القاهرة، واستقر "المجلس" على نادي المعلمين بالجيزة ليكون مكان انعقاد الجمعية العمومية، وخاطب "المجلس" وزارة الصحة لتوفير فرق طبية وسيارة إسعاف وكحول وأجهزة قياس حرارة وكمامات للحفاظ على صحة الصحفيين، كما خاطب محافظ القاهرة ومدير أمن القاهرة لتأمين انعقاد الجمعية، وتوفير أماكن انتظار لسيارات الصحفيين.

ثالثًا: "الوطنية للصحافة" تعلن تشكيل الجمعيات العمومية للمؤسسات القومية

أعلنت الهيئة الوطنية للصحافة، في 13 مارس 2021، تشكيل الجمعيات العمومية للمؤسسات الصحفية القومية، وذلك بعد صدور قرارات تعيين أعضاء الجمعيات العمومية، وبذلك يكون قد تم استكمال تشكيلات المؤسسات الصحفية القومية (مجالس إدارات وجمعيات عمومية) وفقاً لما حدده القانون رقم 179 لسنة 2018 بشأن الهيئة الوطنية للصحافة.[6]
تعد هذه التشكيلات هي الأولى بعد مضي ما يزيد عن خمس سنوات منذ تشكيل آخر مجالس الإدارة والجمعيات العمومية للمؤسسات الصحفية القومية في يناير 2015، وكان الإعلان عن التشكيلات متوافقاً مع المواد أرقام 35، 36 من القانون رقم 179 لسنة 2018، الذي نظم تشكيل الجمعيات العمومية لكل مؤسسة صحفية على أن تتكون من 17 عضواً على النحو الآتي:

* رئيس الهيئة الوطنية للصحافة.
* ثلاثة من أعضاء الهيئة من غير المنتمين للمؤسسة الصحفية.
* سبعة من الخبراء المتخصصين في المسائل الاقتصادية والمالية والمحاسبية والقانونية من خارج المؤسسة تختارهم الهيئة.
* ستة من العاملين بالمؤسسة الصحفية القومية يتم انتخابهم بالاقتراع السري المباشر، اثنان من الصحفيين، واثنان من الإداريين، واثنان من العمال.

وفيما عدا رئيس وأعضاء الهيئة الوطنية للصحافة تكون مدة عضوية الجمعية العمومية للمؤسسة الصحفية القومية ثلاث سنوات، ولا يجوز تعيين أي عضو بالجمعية العمومية لأكثر من دورتين متتاليتين.

6 ننشر تشكيل الجمعيات العمومية للمؤسسات الصحفية القومية، أخبار اليوم، 13 مارس 2021، اخر زيارة بتاريخ 1 أبريل 2021، متاح على الرابط https://gate.ahram.org.eg/News/2633418.aspx

وعند النظر إلى هذا التشكل نجد أن المؤسسات الصحفية القومية فقدت صفة الاستقلال الإداري وذلك عبر استحواذ الهيئة الوطنية للصحافة على التشكيل بشكل واضح جداً، حيث يتم تمثيل الهيئة بأعضائها من خلال أربعة مقاعد منها الرئيس، وكذلك تقوم باختيار سبعة من الخبراء المتخصصين في المسائل الاقتصادية والمالية والمحاسبية والقانونية، بينما يتم انتخاب اثنان من الصحفيين واثنان من الإداريين واثنان من العمال، وهو ما يجعل الهيئة مسؤولة عن اختيار 11 مقعداً من إجمالي 17 مقعد، وهو ما يشكل نسبة ما يقرب من 65 % من أعضاء الجمعية العمومية، وهو ما يجعل من الهيئة – بشكل غير مباشر – المسؤولة عن جميع المؤسسات الصحفية القومية، ويجعلها مستحوذة أيضاً على اختصاصات الجمعيات العمومية، التي يعد من أبرزها: اعتماد مشروع الموازنة وحساباتها الختامية، واعتماد لوائح شئون العاملين واللوائح المالية والإدارية، وإصدار توصية مسببة بإنهاء عمل رئيس مجلس الإدارة أو كل أو بعض أعضاء المجلس، في حال إخلالهم بواجباتهم. وغيرها من الاختصاصات التي يمكنك الاطلاع عليها من خلال الضغط هنا.

وفي هذا الصدد، سبق لمؤسسة المرصد المصري للصحافة والإعلام أن قدمت قراءة لقرارات الهيئة الوطنية للصحافة، ومنها تلك المتشابكة مع تشكيلات الجمعيات العمومية ومجالس إدارات المؤسسات الصحفية القومية، يمكنك الاطلاع عليها من خلال الرابط، كما سبق أن أصدرت "المؤسسة" تقريراً تناول في قسمه الأول التعريف بانتخابات المؤسسات القومية وإجراءاتها، وقدم عرضاً إحصائياً حول المرشحين والمرشحات من مختلف المؤسسات، يمكنك الاطلاع على التقرير كاملاً عبر هذا الرابط.

رابعًا: المجلس الأعلى للإعلام يصدر تقريره السنوي الثالث عن عام 2020

شهد الربع الأول من عام 2021، إصدار المجلس الأعلى للإعلام تقريره السنوي الثالث، طبقاً لنص المادة رقم 92 من القانون رقم 180 لسنة 2018، الذي يُلزم المجلس بنشر تقريراً سنوياً عن جهوده ونشاطه، ويبلغ هذا التقرير إلى رئيس الجمهورية ومجلس النواب، ويُناقش التقرير باللجنة البرلمانية المختصة، وتضع اللجنة تقريراً عنه أمام مجلس النواب.

جاء التقرير مكوناً من ثمانية أبواب بالإضافة إلى مقدمة التقرير وهي كالآتي: نحو إعلام تنموي مسؤول، وأهداف المجلس واختصاصاته، وحرية الرأي والتعبير ، والتحديات والمواجهة الإعلامية، ونشاط المجلس، واجتماعات المجلس واللجان، وتقرير لجنة الشكاوى، وتقرير الأمين العام.

تناول التقرير جهود المجلس ونشاطه، كما تضمن اقتراحات المجلس للاضطلاع باختصاصاته، وكذلك الأداء الصحفي والإعلامي والتعدد والتنوع في هذا الأداء، ومتابعة الالتزام بالمعايير والقواعد والأصول المهنية ومدى تمتع وسائل الإعلام والإعلاميين والصحفيين بحرية الرأي والتعبير والالتزام بالأكواد ومواثيق الشرف الصحفية والإعلامية.

كما ورد بالتقرير أن لجنة الشكاوى بالمجلس عقدت 36 جلسة خلال الفترة من 1 يوليو 2020 حتى 31 ديسمبر 2020، لفحص 213 شكوى، أصدرت اللجنة توصياتها في 205 منها، حيث وجدت اللجنة 69 شكوى مخالفة للمعايير والأكواد الإعلامية، و39 شكوى تضمنت أخبار كاذبة، و37 شكوى تضمنت سب وقذف، و22 شكوى تضمنت مخالفة للقوانين، و13 شكوى تضمنت تحريضاً على العنف، و9 شكاوى تضمنت انتهاكاً لحقوق الملكية الفكرية، وأخيراً 3 شكاوى تضمنت وجود ألفاظ بذيئة وإيحاءات وشكوى بالمواقع المزيفة بأسماء وهمية لشخصيات عامة.

تصنيف الشكاوي وفقًا لنوع المخالفة المرتكبة

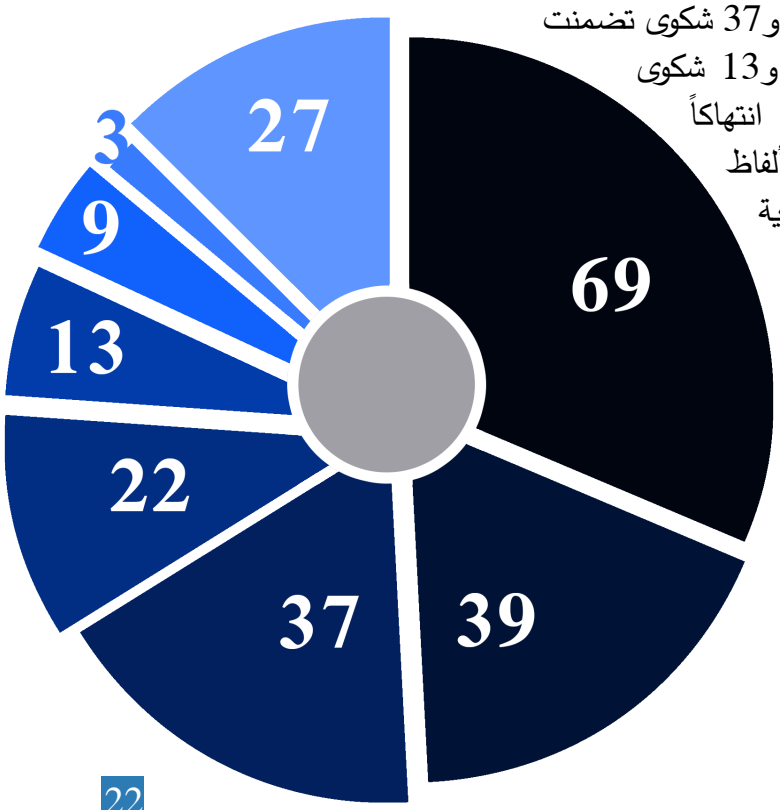

وشملت الشكاوى 35 شكوى من مواطنين، ومثلها من الجهات الحكومية، و32 من الجهات والشركات الخاصة، وغيرها كما هو موضح بالرسم، وتضمنت الشكاوى 69 شكوى ضد برامج وإعلاميين، و44 شكوى ضد القنوات، و34 شكوى ضد الصحف ووكالات الأنباء، و24 شكوى ضد المواقع. انظر شكل رقم (11).

تصنيف الشكاوي وفقًا للجهة مقدمة الشكوى

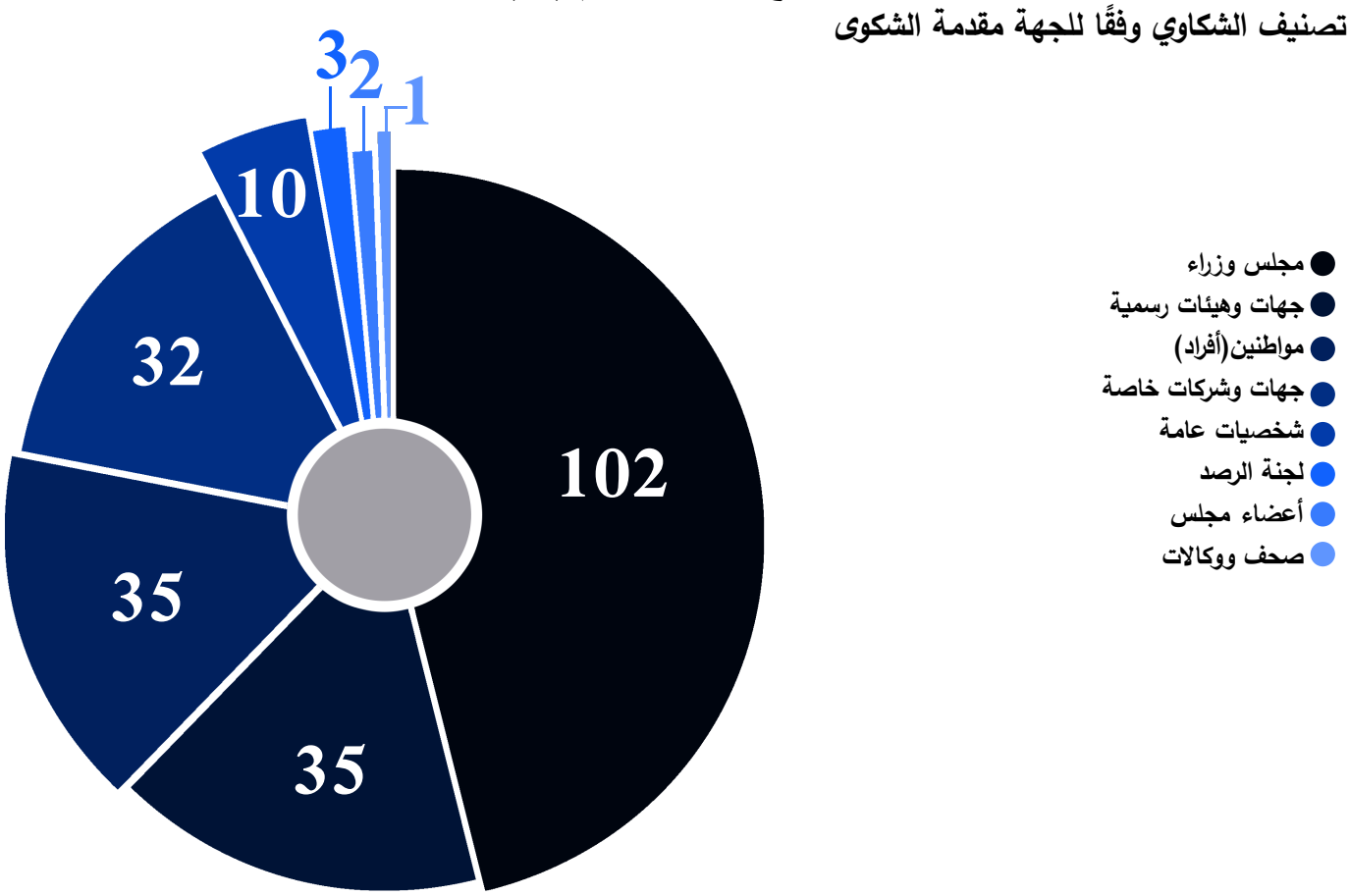

وكانت هذه الشكاوى مقدمة في حق كل من الشركات (69) شكوى، المواقع (24) شكوى، صفحات التواصل الاجتماعي (6)، القنوات (44) شكوى . للمزيد انظر شكل رقم (12) .

تصنيف الشكاوي وفقًا للجهة المقدم ضدها الشكوى

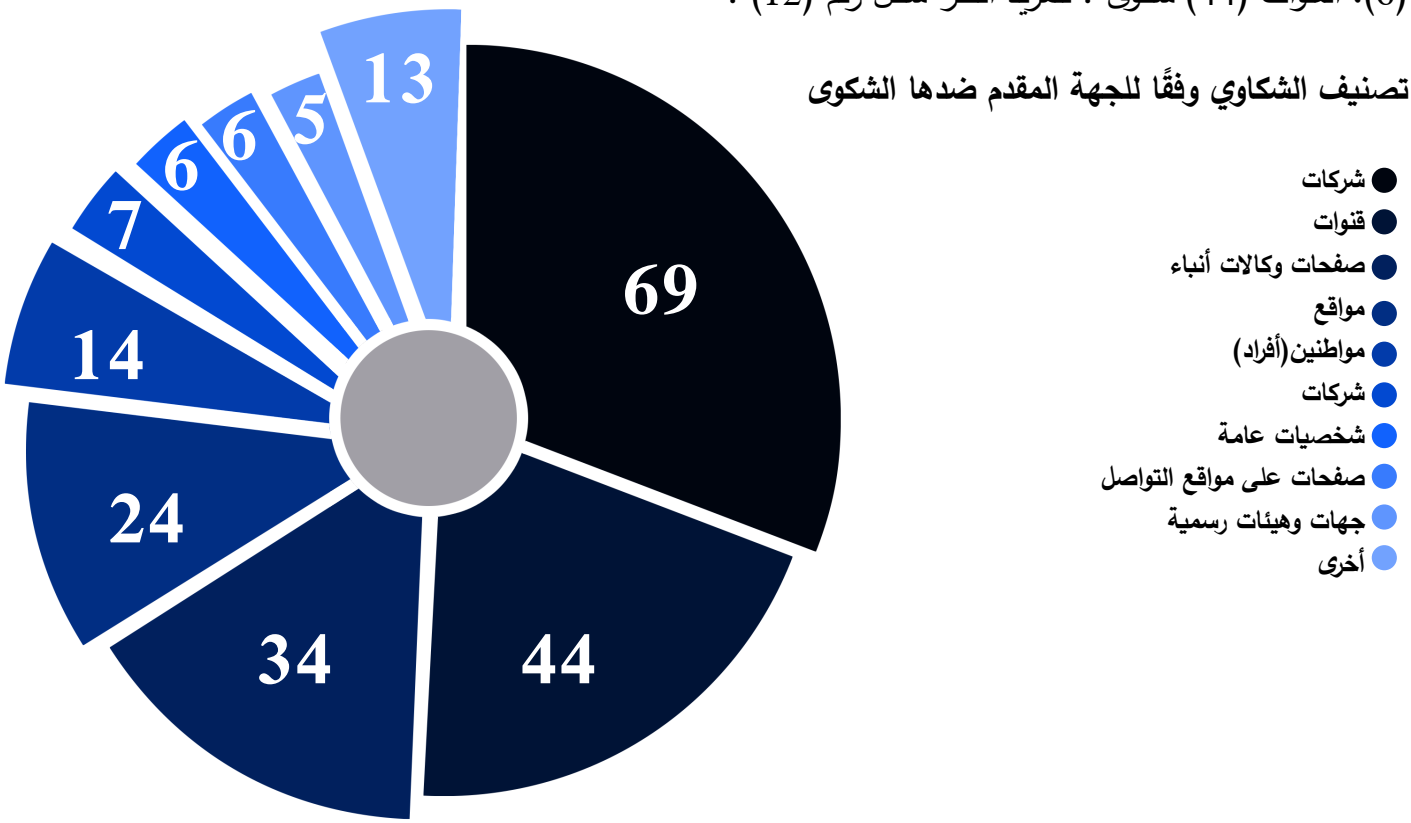

خاتمة وتوصيات

بينما يعيش العالم وضع طارئ بسبب انتشار فيروس كورونا المستجد (كوفيد 19)، واستمرار تأثيره على ظروف العمل والأنشطة والإجراءات التنظيمية، تستمر الانتهاكات والمواقف السلبية ضد الصحفيين والإعلاميين؛ فلقد وثق المرصد عدد (25) حالة انتهاك خلال الربع الأول من عام 2021، وكان المنع من التغطية هو الانتهاك الأكثر خلال هذا الربع من العام بنسبة 32% من إجمالي الانتهاكات. وكان الصحفيون الأكثر عرضة للانتهاكات بنسبة 88% مقابل 8% بحق الإعلاميين و4% غير محدد بسبب وقوعه بشكل جماعي. وكانت القنوات التليفزيونية صاحبة النصيب الأكبر من الانتهاكات بنسبة 36% من إجمالي الانتهاكات. وكانت الجهات المدنية ثم وزارة الداخلية أكثر الجهات المنتهكة لحقوق الصحفيين والإعلاميين بواقع ارتكابهم ل 39%، 20% على التوالي من إجمالي الانتهاكات.

ولعل أبرز أحداث هذا الربع؛ منع حوالي 80 صحفيًا من المحررين البرلمانيين من دخول المجلس، وذلك ضمن الاجراءات الوقائية لمواجهة أزمة فيروس كورونا المستجد "كوفيد 19"؛ الأمر الذي أحدث حالة من الغضب بين الصحفيين البرلمانيين بسبب هذا الاستبعاد المفاجئ، واعتباره تذرعًا بظروف كورونا من أجل تقليل عدد من يغطون الجلسات البرلمانية، وبالتالي لن يمكنهم ذلك من تغطية كل الجلسات أو كل اللجان.

وشهد هذا الربع من العام 2021 إصدار المجلس الأعلى للإعلام عدد (7) قرارات عقابية أبرزها تلك القرارات التي طالت الإعلامي تامر أمين بسبب "أزمة الصعايدة"، كما أصدر المجلس عدد من القرارات التنظيمية أبرزها تخفيض المبلغ التأميني لترخيص المؤسسات الصحفية المملوكة ملكية خاصة أو الصادرة عن أحزاب سياسية سواء صحيفة أو موقع إلكتروني بحسب دورية الإصدار بحد أدنى 500 ألف جنيه وحد أقصى 540 ألف جنيه.

وفي نفس السياق؛ صدر عن الهيئة الوطنية للصحافة عدد من الأخبار والبيانات كان أبرزها اعلان رئيس الهيئة الوطنية للصحافة؛ المهندس عبد الصادق الشوربجي؛ عن اعتزام الهيئة إصدار لائحة إدارية موحدة للمؤسسات الصحفية القومية، ستشارك في إعدادها جميع المؤسسات، ويثير ذلك التساؤلات حول ماهية هذه اللائحة، وبنودها التي قد تأتي مقيدة وتفرض مزيد من الهيمنة على المؤسسات القومية، أو يتم انفراد الهيئة بإصدار اللائحة دون مشاركة فاعلة من هذه المؤسسات.

وفي سياق آخر، قرر مجلس نقابة الصحفيين عقد الجمعية العمومية للصحفيين يوم الجمعة الموافق 2 أبريل 2021 بنادي المعلمين بالجزيرة بعد تأجيلها مرتين في 5 و19 مارس 2021، وذلك بعد كثير من اللغط حول إمكانية عقد هذه الانتخابات في ظل الظروف الحالية لفيروس كورنا أو شرعية تأجيلها، خصوصا مع رفض وزارة الداخلية إقامة سرادق الانتخابات في شارع عبد الخالق ثروت، وكذلك إقرار وزارة الصحة بصعوبة تطبيق الإجراءات الاحترازية داخل مبنى نقابة الصحفيين. وقد سبق هذا القرار بدء اللجنة المشرفة على الانتخابات في تلقي طلبات الترشح لانتخابات النقيب والتجديد النصفي لستة من أعضاء مجلس النقابة، لمدة خمسة أيام اعتباراً من الخميس (18 فبراير 2021) وحتى الاثنين (22 فبراير 2021، حيث تقدم (6) صحفيون للتنافس على منصب النقيب، وما يقرب من (55) مرشح للتنافس على مقاعد الأعضاء.

وختاماً؛ عبر التقرير ربع السنوي الاول عن عام 2021 عن استمرار السلطات التنفيذية في انتهاك مبادئ حرية الرأي والتعبير، وإهمال معايير استقلالية وسائل الإعلام، والتي تعد من الركائز الأساسية لأي مجتمع ديمقراطي، ومن ثَم يجب على كافة السلطات التنفيذية والتشريعية تعزيز حرية الصحافة وتوفير الحماية والظروف الآمنة للصحفيين والإعلاميين وضرورة فتح المساحات أمام الصحافة ووسائل الإعلام لكي تستطيع نقل الأخبار والبيانات المستجدة بكل مهنية وحيادية إلى الجمهور؛ إذ يُناط بهم توعية المواطنين وكشف الحقائق ومواجهة المسؤولين وصناع القرار. وفي سبيل تحقيق ذلك يقدم المرصد المصري للصحافة والإعلام عدد من التوصيات المرتبطة بوقائع الربع الأول من عام 2021, والتي يرى أن الأخذ بها يعد سبيلًا ممهدًا لصحافة وإعلام أكثر حرية واستقلالية. وتتمثل هذه التوصيات في:

1 يجب على مجلس النواب ضرورة مراجعة القرار الذي اتخذه الأمين العام الأسبق محمود فوزي بمنع المحررين البرلمانيين من تغطية أحداث البرلمان، والنظر في حل التناوب بين المحررين بين 40 لجنى من لجان مجلسي النواب والشيوخ.

2 يجب على قوات الأمن الالتزام بقانون الإجراءات الجنائية الذي يقضي بعدم جواز القبض على أحد، أو تفتيشه، أو حبسة، أو تقييد حريته بأي قيد إلا بأمر قضائي مسبب يستلزمه التحقيق، فيما عدا حالتين فقط هما حالة التلبس، أو في حالة صدور أمر قضائي مسبب من الجهات المختصة يستلزمه التحقيق.

3 يجب على جنات التحقيق التأكد من حصول المتهم على كافة حقوقه، وتوفر له إمكانية الاتصال بذويه ومحاميه، وألا تبدأ التحقيق معه إلا في حضور محاميه، فإن لم يكن له محام يتم انتداب محام له.

4 يجب على المؤسسات الصحفية ان تحترم مواد القانون؛ وتلتزم بتحرير عقد عمل للصحفي، وتعيين الصحفي بعد قضاء 6 أشهر عمل داخل المؤسسة وهي المدة القانونية اللازمة للتعيين داخل المؤسسة، ويجب اتخاذ جميع الإجراءات الصارمة تجاه المؤسسات المخالفة لذلك.

5 يجب أن تولى نقابة الصحفيين أهمية قصوى لملف الصحفيين المحبوسين الذي بتزايد يومًا بعد الآخر، وتتخذ إجراءات حاسمة وصارمة تجاه المؤسسات التي تقوم بفصل الصحفيين. وبالمثل يجب أن تفعل نقابة الإعلاميين.

المـــرصـد المصـــري للصـــحافة والإعـــلام
Egyptian Observatory for Journalism and Media

يهدف برنامج الرصد والتوثيق، إلى متابعة كافة الانتهاكات التي يتعرض لها الصحفيون والإعلاميون والمؤسسات الصحفية والإعلامية في مصر. ويعتمد منهجيته الخاصة في عملية الرصد التي تقوم على 3 محاور رئيسة في رصد الإنتهاكات؛ الأول: الرصد الميداني عبر فريق العمل الميداني؛، والثاني: التواصل مع الضحايا للتأكد من وقوع انتهاكات بحقهم وتوثيق شهاداتهم، والثالث: يتم في حالة عدم توافر معلومات ميدانية أو تواصل مباشر، ويتم الرصد والتوثيق من خلال الصحف والقنوات عبر وسائل الإعلام الإلكترونية.

وبرنامج الرصد والتوثيق، بمثابة مركز الدائرة لعمل المرصد المصري للصحافة والإعلام؛ حيث يتم من خلاله إبلاغ برنامج الدعم والمساعدة القانونية بالقضايا التي يجب العمل عليها، وإبلاغ البرامج البحثية الأخرى بالقضايا الملحة في هذا التوقيت والتي يستلزم العمل عليها.